

المشهد السياسي

أزمة قانون الانتخاب: لا نتائج إيجابية للقاء حزب الله - عون

رسائل إلى المحرر

IDM: لا نتجسس

ورد في في «الأخبار» (7 نيسان 2017) خبر تحت عنوان «الأخ الأكبر يراقبنا» جاء فيه نقلاً عن بعض المصادر أن شركة (IDM IncoNet Data Management) تمتلك أجهزة وبرامج يمكنها التجسس على اللبنانيين، ونوحي بأن شركتنا تقوم بذلك. يهتم شركة IDM أن تفي هذه المعلومات جملةً وتفصيلاً وتؤكد عدم إمتلاكها اية أجهزة أو برامج تجسس من أي نوع كانت، وإحترامها التام والمطلق والدائم لسرية وحرية تبادل المعلومات عبر أنظمة الإنترنت التي تقوم بتشغيلها، وللقوانين المرعية الإجراء، لافتين الإنتباه الى دور شركتنا المعروف في صون هذه السرية وصون خصوصية المشتركين حتى في الأيام الصعبة.

مارون الشماس
رئيس مجلس الادارة المدير العام



الفرصة الأخيرة

أيام قليلة تفصلنا عن منعطف خطير يمر على اللبنانيين الذين عانوا طويلاً، وما زالوا، من مراهقات ومزيدات السياسيين الطائفيين عبر القوانين الانتخابية البالية منذ الاستقلال حتى اليوم. وما هم اليوم يمتنون النفس بقانون مختلط هجين أو تمديد يقال بأنه تقني، هذا إذا لم يكن سنينياً أو فراغاً مجهول المصير يندز باحتصار جماعي.

والحق يقال إن غالبية الشعب اللبناني يعني النفس بقانون نسبي كامل لدائرة واحدة. وبما أن الشعب دائماً هو المظلوم أمام هذه الطبقة السياسية الإنتفاكية تجاه مصالحها ومقاساتها، وبما أن كلاً من الستين والتمديد والفراغ مرفوض ظاهرياً من الجميع، كذلك فإن المختلط ينبغي أن يكون مرفوضاً لما فيه من تكريس للطائفية والمحاصصة وربما لعدم شرعيته ودستوريته.

وإن الألوان ليقول فخامة الرئيس كلمته وموقفه تجاه هرطقات ما سبق. لقد اجتهد الجميع عنترياً لتقطيع الوقت ومرور المحذور، ورغم ذلك فإنه ثمة مخرجاً قد يرضي الجميع ولو على مضض من خلال دوائر وسطى لنسبية كاملة حازت على ما يبدو على تأييد كتل وازنة. ومن هنا اقترح كناخب لبناني أن يقسم القانون الى 9 دوائر وهي: محافظة بيروت (دائرة واحدة)، محافظة الجنوب (دائرة واحدة)، محافظة النبطية (دائرة واحدة)، محافظة البقاع (دائرتان)، محافظة الشمال (دائرتان)، محافظة جبل لبنان (دائرتان).

وهكذا تكون هذه الفرصة الأخيرة قبل سقوط الهيكل واستشراء الفوضى وحدوث الانهيار.

عباس حيوك - عيننا الشعب

ينتقل اليوم النقاش حول قانون الانتخابات إلى طاولة مجلس الوزراء. في ظل عدم حصول خرف كبير على جبهة الحليفين. حزب الله والتيار الوطني الحر. ضد المقابل. يستمر الرئيس سعد الحريري في مفاجأة خصومه وحلفائه إيجاباً. مبالغاً الجميع أنه هم النسبية مهما كانت شكل الدوائر

ساعات وبلتئم مجلس الوزراء، في محاولة للاتفاق على قانون جديد للانتخابات النيابية. حتى الساعة، لا يبدو أن الجهود نجحت. كذلك فإن الأسباب التي حالت سابقاً دون الاتفاق على مشروع جديد، لم تختف. القوى السياسية تشتت أكثر فأكثر بمواقفها. رئيس التيار الوطني الحر يصز على رفض النسبية الكاملة، مهما كانت تقسيمات الدوائر، ويرفض التخلي عن مشروع (المختلط بين التصويت الأثري الطائفي والنسبي المقيد)، رغم كل ما فيه من عيوب (توسيع دوائر قانون «الستين» مع جعل التصويت فيها طائفيًا، وتفرغ النسبية من مضمونها عبر حشر الصوت الطائفي في القضاء). في المقابل، يرفض حزب الله السير بمشروع باسيل، إلا إذا تم الأخذ بملاحظاته، والتي تنص بشكل أساسي على أن تكون النسبية في المشروع قائمة على الدائرة الواحدة، وتحرير الصوت التفضيلي. تيار المستقبل، أيضاً، لن يسير بقانون باسيل. وقد علمت «الأخبار» أن الرئيس سعد الحريري أبلغ كل القوى السياسية أن تياره يقبل إقرار قانون للانتخابات قائم على النسبية

التي اجتمعت في بركي، بدءاً من عام 2012، موافقة على مشروع قانون يعتمد النسبية، في 15 دائرة. وعدّ التيار موافقة القوات اللبنانية والكتائب اللبنانية وتيار المردة على مشروع قانون يعتمد النسبية الكاملة، انتصاراً كبيراً له. لكن ذلك لم يحل دون تراجع التيار عن هذا المطلب الإصلاحي.

في اجتماع أمس، بحسب مصادر في 8 آذار، نقل وفد حزب الله تحيات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله إلى العماد عون، وثنائه على مواقف عون الأخيرة. وبعد عرض للشؤون في المنطقة، وخاصة في سوريا بعد العدوان الأميركي الأخير، جرى بحث مسألة قانون الانتخاب، وأكد الطرفان متانة تحالفهما، بصرف النظر عن اختلافهما حول قانون الانتخاب. وكرر وفد الحزب ملاحظاته على مشروع باسيل، مجدداً التمسك بالنسبية الشاملة. وفيما لم يخرج من عون أي موقف سلبي من كلام وفد الحزب، تولى الوزير جبران باسيل الرد، ليعيد على مسامح الوفد الحليف أسباب تحفظه على النسبية. وفي محصلة اللقاء، لم يتم التوصل إلى قواسم مشتركة، باستثناء الاتفاق على استمرار التوافق. وعلمت «الأخبار» أن باسيل زار، بعد مغادرة وفد الحزب قصر بعيداً، الرئيس سعد الحريري في منزله بوادي أبو جميل.

وكان حزب الله قد جدد أمس، علناً، موقفه من النسبية، على لسان النائب حسن فضل الله، الذي رأى أن «علينا أن نقوم بخطوة حقيقية إصلاحية في البلد، وهذه الخطوة تجعل كل مرشح للانتخابات النيابية معنياً بكل صوت، وبهذا نلغي المحال والطريقة المعتمدة منذ عام 1992». وقال إن نظرة حزب الله في ما خصّ قانون الانتخابات «سنقدمها في جلسة مجلس الوزراء. ونحن لسنا متمسكين بصيغة محددة لتقسيم الدوائر، بل نحن متمسكون بالنسبية الكاملة. يجب اعتماد قاعدة التفاهم

وفق لبنان دائرة واحدة، أو مُقسمة على ست دوائر، أو تسع دوائر، وهو سيعمل على إقناع كل المعارضين بهذا القانون». أمام حالة انسداد الخيارات هذه، تتجه القوى المثلة في الحكومة إلى مجلس الوزراء اليوم، لمحاولة التوصل في ثلاثة أيام (الجلسات ستعقد اليوم وغداً وبعد غد) إلى ما عجزت عن التوصل إليه في سبع سنوات. ومما زاد الأمور تعقيداً، عدم التمكن من فتح ثغرة في جدار الأزمة، رغم الاجتماع الذي عُقد في بعداً أمس، بين الرئيس ميشال عون والوزير باسيل من جهة، ووفد رفيع المستوى من حزب الله، ضمّ نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، وعضو شورى الحزب الحاج حسين خليل، ورئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد (هو عضو شورى أيضاً) ورئيس وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب الحاج وفيق صفا. وكان منتظراً من اللقاء فتح الباب أمام إمكان التوصل إلى توافق على قانون انتخابي؛ فحزب الله لا يزال يدعو إلى اعتماد النسبية الكاملة، بصرف النظر عن الدوائر. وهذا المطلب كان شعاراً يرفعه العماد عون، طوال السنوات الماضية. كذلك فإن التيار الوطني الحر، حتى أسابيع قليلة خلت، كان يطرح النسبية كلما «زُرك» بسؤال عن سبب تمسكه بالمختلط. وفضلاً عن التصريحات العلنية، فإن التيار سبق أن «انترع» من القوى المسيحية



الحريري: هم النسبية في لبنان دائرة واحدة، أو 6 دوائر، أو 9 دوائر



تقرير

نزيف عين الحلوة مستمر: هل تنجح «فتح» أم

رضوان مرتضى

لم يهدأ «عين الحلوة». ليله استحال نهياراً جزاء الاشتباكات التي استُخدمت فيها القذائف الصاروخية. قُتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وناهز عديد الجرحى الأربعة، فضلاً عن عشرات المنازل والمحال التي دُمّرت وأحرقت، فيما يقبع مئة ألف أو يزيد من قاطنيه في أسر المتحاربين. الخبر بات مملاً، رغم أن الأبرياء هم من يُقتلون ويتضررون. وتتسع دائرة الضرر لتشمل مدينة صيدا، ومعها طريق بيروت - الجنوب. وكما في كل مرة، يقال إن هذه المرة لا تُشبه سابقتها. إلا أن الثابت الوحيد أن حركة فتح أخفقت في إنهاء حالة الاصولي الإسلامي بلال بدر حتى الآن، ولم يُسعفها الوقت في فكفكة حالته المتشددة، لكنها قادرة على الاستمرار في المعركة. والعنوان العريض اليوم: سلّموا بلال أو تستمر الحرب. خلاصة تختصر مستجدات

الاشتباكات المستمرة منذ أيام بين حركة فتح والقوة الأمنية من جهة وجماعة الاصولي الإسلامي بلال بدر، لا سيما بعد فشل الوساطات التي بُذلت لوقف إطلاق النار، والتي تُوجت بمبادرة للقوى الإسلامية تفيد بتعهد بلال بدر بتسليم سلاحه وفكفكة مجموعته، ثم التواري عن الأنظار بشكل كامل. هذا الطرح لم تستسغه «حركة فتح».

تبدو المعركة اليوم محاولة لتثبيت الشرعية الأمنية للفصائل المعترف بها من قبل الدولة اللبنانية (منظمة التحرير والتحالف والإسلاميين)، في وجه المجموعات الصغيرة، التابعة لتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، أو المتأثرة بهما. ومن هنا تأتي حدة المعارك، وعدم توقفها حتى فجر اليوم. كذلك، فإن للمعركة وجهاً آخر: تريد حركة فتح أن توجه رسالة إلى الجميع، داخل المخيم وخارجه، للقول إنها، رغم انقساماتها، صاحبة اليد العليا في عاصمة الشتات. وعلى

والتوافق لإنجاز القانون الانتخابي، لأن تركيبة البلد تفرض ذلك. ونحن لم نتعامل في أي يوم من الأيام على قاعدة أكثرية عددية في ما يخص القضايا الأساسية المتعلقة بانتظام السلطة وبالقرارات الأساسية على مستوى السلطة في لبنان، بل نتعامل معها على قاعدة التفاهم والتوافق». من جهة أخرى، كشف فضل الله عن الإعداد لقانون في مجلس النواب يلزم من يتقاضون الاموال العامة بكشف حساباتهم المصرفية، وحسابات أفراد عائلاتهم، على أن يكون للمواطنين ووسائل الإعلام الحق في الاطلاع عليها. ورأى فضل الله أن «الموقف الرسمي اللبناني في ما يتعلق بالعدوان الأميركي الأخير الذي تعرضت له سوريا، يفترض أن تعبر عنه الحكومة التي لم تجتمع أصلاً لتأخذ قراراً في ذلك، (...)

